

# ارتفاع جرائم العنف □□ مقتل بائع دواجن بسبب تخفيض الأسعار في القليوبية



الأربعاء 26 فبراير 2025 09:00 م

تشهد مصر في الآونة الأخيرة في عهد عبدالفتاح السيسي، تصاعدًا في معدلات الجرائم العنيفة، ما يثير القلق بين المواطنين حول أسباب هذه الظاهرة وتداعياتها على الأمن المجتمعي □ وفي واحدة من الحوادث المؤسفة التي تعكس تفشي العنف، شهدت قرية كفر الجزار التابعة لمركز بنها بمحافظة القليوبية جريمة قتل مروعة، راح ضحيتها صاحب محل دواجن، إثر خلاف على الأسعار □

## تفاصيل الجريمة

لقي عربي العشماوي، صاحب محل دواجن، مصرعه بطلق ناري على يد صاحب محل مجاور، وذلك عقب نشب بينهما حول أسعار بيع الدواجن □ بدأت الواقعة عندما قام المجني عليه بافتتاح محله منذ يومين وبيع الفراخ بأسعار مخفضة، الأمر الذي أثار استياء المتهم، حيث اعتبر أن ذلك سيؤثر على مبيعاته □ تحولت المشادة الكلامية بين الطرفين إلى مشاجرة بالأيدي، ليقوم الجاني بإخراج سلاح ناري محلي الصنع "فرد خرطوش"، وأطلق عيارًا ناريًا استقر برأس المجني عليه، مما أدى إلى وفاته في الحال □

## تحقيقات الأجهزة الأمنية

تمكنت الأجهزة الأمنية من القبض على المتهم وضبط السلاح المستخدم في الجريمة □ وتم تحرير محضر بالواقعة، فيما تولت النيابة العامة التحقيق، وأصدرت قرارًا بحبس المتهم 4 أيام على ذمة التحقيقات، مع استمرار جمع الأدلة والاستماع إلى أقوال الشهود □

## حزن وصدمة في القرية

وسط حالة من الحزن الشديد، شيع المئات من أهالي قرية الرملة بمدينة بنها جثمان المجني عليه إلى مثواه الأخير بمقابر الأسرة □ وخرجت الجنازة من مسجد الفتح وسط أجواء من الحزن والغضب، حيث طالب الأهالي بسرعة تحقيق العدالة والقصاص من الجاني □

## تصاعد موجة العنف

هذه الجريمة ليست حادثًا فرديًا، بل تأتي ضمن سلسلة من الجرائم العنيفة التي باتت تهدد أمن المجتمع المصري □ وتعكس هذه الحوادث تفاقم العنف المسلح وارتفاع معدل الجرائم الناتجة عن الخلافات الشخصية والاقتصادية □ وبحسب تقارير حقوقية، فإن الجرائم المرتبطة بالمشاجرات والنزاعات شهدت ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، في ظل عوامل متعددة ساهمت في انتشارها □

يرجع محللون وخبراء أمنيون تصاعد هذه الجرائم إلى عدة عوامل، أبرزها:

ضعف تطبيق القانون

تفشي الفقر والبطالة

انتشار الأسلحة

انشغال الأجهزة الأمنية (التركيز على مواجهة التحديات الأمنية الكبرى مثل الإرهاب والمخاطر السياسية، على حساب الأمن المجتمعي).